المدينة والنمو الحضري

جامعة تكريت

كلية التربية للعلوم الانسانية – قسم الجغرافية

الدراسات الاولية – المرحلة الثالثة – جغرافية المدن

أ.د. رياض عبدالله احمد

المقدمة

عرفت المدينة ((بأنها وحدة اجتماعية حضرية محدودة المساحة والنطاق ومقسمة إدارياً ويقوم النشاط فيها على الصناعة والتجارة وتقل فيها نسبة المشتغلين بالزراعة وتتنوع الخدمات فيها والوظائف والمؤسسات وتمتاز بكثافة وسهولة مواصلاتها وتخطيط مرافقها ومبانيها، وهندسة اراضيها. تميز فيها الاوضاع والمراكز الاجتماعية والطبقية))[١]. وقد مرت المدن بتاريخ طويل من النمو والتطور في مراحل مختلفة من حياتها ومنها تطورت من قرى صغيرة حتى اصبحت مدناً وعواصم قامت فيها مختلف الوظائف. وتمتاز المدينة بخصائص تنفرد بها عن القرية، اهمها ضخامة حجمها وكثرة سكانها وعدم تجانسهم.

الميزات التي تتصف بها المدينة [٢] :

١- الروابط بين السكان تتميز بالسطحية وهذا ناتج من النمو المستمر للمدينة وتباين سكانها.

٢- نتيجةً لتطور المدينة ونموها تقل معرفة الشخص بسكانها (معرفة شخصية) ويترتب على ذلك ان تصبح العلاقات الاجتماعية في حد ذاتها وسيلة لتحقيق المدنية.

٣- ان نمو المدينة يرتبط بنمو السكان وزيادة تقسيم العمل والتخصص وتعقد الوظائف.

٤- ان نمو المدينة يفرض تنوعاً في المواصلات غير موجود في المجتمع التقليدي.

٥- كلما ازدادت الكثافة السكانية في المدينة ازدادت فيها فرص التباين والتخصص.

٦- تنمو في المدينة ثقافات مختلفة نتيجة التباين النوعي للسكان.

٧- ان طابع المنافسة بين السكان يفوق طابع التعاون الذي تتميز به القرية.

والمدينة بكونها ظاهرة ديناميكية ذات خصائص متغيرة لابد ان تحدث فيها عملية نمو حضري، هذا النمو يشمل النواحي الاجتماعية والانشطة الاقتصادية والهياكل العمرانية ولمعرفة صيغ النمو الحاصل في المدينة ينبغي تشخيص نوعين [٣]:-

الاول : هو النمو والتغير الداخلي.

الثاني : هو النمو والتغير الخارجي :

وكلاهما يتأثران بعاملي الجذب والطرد الوظيفي وله مسبباته في مختلف المراحل إذ ان أي نمو او تبدل في احدهما يؤثر في الثاني وبطريقة عضوية قوامها بالدرجة الاولى الجانب الوظيفي. اما بالنسبة للنمو الخارجي للمدينة فإنه يأخذ صنفين هما :

١-التوسع:

إذ تنمو المدينة وتتوسع حول مركزها التقليدي نحو الخارج وهذا يمكن ملاحظته في اغلب مدن العراق.

٢-الاتصال بالمراكز الاخرى الحضرية او الريفية.

والذي يمكن تسميته بالاندماج او الالتحام كما حصل لمناطق عديدة على اطراف مدينة بغداد.

ونتيجة لهذا النمو تتغير مساحة المدينة بين فترتين زمنيتين بسبب التوسع في استعمالات الارض فيها لمختلف الاغراض الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية، فمثلاً ازدادت مساحة مدينة بغداد اكثر من ثمانية اضعاف للمدة من ١٩٤٧ إلى ١٩٦٥ [٤] ان هذا الرقم يدل على مدى ما ستبتلعه المدن من الاراضي نتيجة توسعها خلال مراحل التطور والتنمية فيها بعد ان اجتاحت موجة التحضر المدن مما جعلها تنمو باستمرار ويتسع هيكلها العمراني، هذا النمو له من مزايا وعيوب، فمن عيوبه انه يجري على حساب الاراضي الزراعية المحيطة بالمدن وما يمثله هذا من خسارة انتاجية للبلد بشكل عام.. إذ يعد العراق من البلدان التي تضررت نتيجة لتغيير استعمالات الارض فيه من زراعية إلى استعمالات حضرية حيث بلغت مساحة الاراضي الزراعية التي ابتلعتها المدن خلال المدة (١٩٥٧-١٩٧٦) حوالي (٥٣٨٩)

كم٢[٥]. وهناك سلبيات اخرى فنمو المدينة واتساع رقعتها يعني ايصال الخدمات الاساسية (ماء،كهرباء،تبليط، مدارس..الخ) إلى هذه المناطق مما يتطلب تكاليف باهظة خاصةً إذا كانت هذه المناطق نمت بشكل عشوائي وغير مخطط، غير ان نمو المدينة له فوائد منها انه يخلص مركز المدينة من التزاحم السكاني والكثافة الكبيرة التي تحدث ارباكاً ومشاكل داخل مركز المدينة كما ان الانتقال إلى مناطق خارج المركز أي عند اطراف المدينة الهادئة فيه ناحية صحية مريحة للحالة النفسية إذ ان الازدحام والضوضاء يولدان آثاراً سلبية في الحالة النفسية للاشخاص، كما ان مناطق التوسع الجديدة تكون منظمة وهادئة ومزودة بأماكن ترفيه ومناطق خضر وملاعب خاصةً إذا كانت قد توسعت إليها المدينة بشكل مخطط. إن النمو الحضري للمدينة Urban Growth لا يقتصر على مجرد عوامل السكان والمكان بل لابد من توفر القدرات والامكانات الملائمة التي تتمثل اساساً في خصائص السكان وما يمكن ان ينجزوه ويطوروه في بيئتهم اعتماداً على الوسائل المادية التي يمتلكونها وعلى التنظيم الاجتماعي الذي يطورونه بينهم مما يؤدي بالنهاية إلى التوافق[٦]. فهي تترجم نظرة علم الاجتماع لهذه العملية او الظاهرة التي لم تقتصر على بعدها الاجتماعي وإنما هي ظاهرة اجتماعية حضارية نفسية بالاضافة إلى جذورها الاقتصادية والسياسية او بالاحرى محركاتها الاساسية المهمة[٧]. ومن هنا نجد ان النمو الحضري ناتج من تفاعل عدة عوامل منها السكانية والبيئية والاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية والسلوكية. وقد يكون النمو الحضري اقرب إلى الانفجار منه إلى النمو المتوازن مما اسهم في زيادة احجام المدن وخاصةً العواصم منها، إذ توسعت خارج الحدود المرسومة لها. وقد عرف هربر وكوتمان Harper and Cottman [٨] عملية التوسع الحضري بالانتشار خارج الحدود أي انتقال الهيكل العمراني للمدينة خارج الحدود المرسومة لها. كما عرفه (عبد الرزاق عباس حسين)[٩] على انه ميل السكان إلى المدن وتوسع حجوم تلك المدن وخاصةً الكبيرة منها وهنا يربط بين زيادة عدد السكان وتوسع المدينة.

١-٢- عوامل النمو الحضري :-

١-٢-١- العوامل السكانية:

يتسم العصر الحديث بزيادة عدد سكان المدن بمختلف حجومها وزيادة عدد سكان الحضر وسرعة النمو الحضري. فقد شهد العالم في هذا العصر تحضراً سريعاً بسبب انتشار الثورة الصناعية والتقدم التكنولوجي وتحسن طرق ووسائل المواصلات. ويلاحظ ان نسبة النمو السكاني في المدن كانت اعلى من النمو السكاني بصورة عامة في العالم وقد كان الفرق واضحاً بين النمو السكاني في الدول المتقدمة والدول النامية جدول (١). إذ تمتاز الدول الاقل نمواً في العالم بنمو سكاني اعلى من بقية دول العالم[١٠]. وتشير دراسات الامم المتحدة الى انه بحلول عام ٢٠٠٥ سيكون هناك ٣.٣ بليون شخص يعيش في المناطق الحضرية.

جدول (١) : سكان العالم ١٩٩٦، (بالالاف).

المنطقة	١٩٩٦
العالم	٥٧٧١٠٠٠
الدول المتقدمة	١١٧١٠٠٠
الدول النامية	٤٦٠٠٠٠٠

المصدر :

Population Reference Bureau (Ed): world population Data sheet 1996, Washington, D.C. 1996.

١-٢-١-١- الزيادة الطبيعية للسكان :-

بعد التقدم العلمي الذي شهده العالم فإن معدل الوفيات قد انخفض بصورة تدريجية بعد عام ١٩٣٠ حتى وصل إلى ما يقرب (٢) بالالف تقريباً عام ١٩٦٠ [١١]. وبينما بقي معدل المواليد مرتفعاً بل زاد نتيجةً لتحسن الطب الوقائي مما نتج بالتالي ان ارتفعت نسبة الزيادة الطبيعية للسكان. ويختلف النمو السكاني من دولة إلى اخرى ومن مجتمع إلى آخر فبينما تسعى دول إلى تحديد نسلها نجد ان الاخرى

تشجع على زيادة النسل. وقد يختلف النمو السكاني داخل الدولة الواحدة طبقاً لاتباع عقيدة معينة وتبعاً للمستوى الثقافي للاسرة. ورغم هذا فإنه لم يسبق لتاريخ البشرية ان احتوى على هكذا كثافة سكانية كما هي اليوم إذ هناك ما يقرب ٥.٨ بليون شخص[١٢] يعيش على الكرة الارضية ومن هذا فإن معدل المواليد مستمر بالزيادة وخاصةً في الدول النامية فالجدول (٢) يظهر ان نسبة الزيادة الطبيعية السنوية لبعض الدول النامية تتراوح من ٣-٤% في حين نجد ان دولاً اخرى متقدمة تحاول ان تحافظ على ثبات عدد سكانها كما يظهر في جدول (٣).

جدول (٢) : معدل النمو السكاني لبعض الدول النامية.

الدولة	افغانستان	اريتريا	الكويت	توغو	عمان	السنغال	العراق	سوريه
معدل النمو	٤%	٤%	٤%	٣.٥%	٣.٤%	٣.٣%	٣.٢%	٣.٢%

المصدر :

WWW. geographic. org. List of population growth rate countries. January 1999.

جدول (٣) : الدول التي تحاول تحقيق الثبات في عدد السكان.

الدولة	معدل النمو السكاني %
جورجيا	٠.٠
النرويج	٠.٠
سلوفاكيا	٠.٠
بولندا	٠.٠

السويد	٠.٠
بريطانيا	٠.٢
البرتغال	-٠.١٣
هنغاريا	-٠.٠٢
رومانيا	-٠.٢٣
روسيا	-٠.٣٣

المصدر :

WWW. geographic. org. List of population growth rate . January 1999.

وبالرغم من ان عدداً كبيراً من الدول يتبع برامج خاصة لتنظيم الاسرة لغرض الموازنة بين الزيادة في عدد السكان والمستوى المعاشي لكن معدل المواليد بقي مرتفعاً وبشكل خاص في الاقطار التي يكون فيها اسهام المرأة في النشاط الاجتماعي والاقتصادي معدوماً، إذ ان هذه الاقطار تمتاز بأن ٤٠%[١٣] من سكانها تحت سن ١٥ سنة (أي العمر غير المنتج). أي ان هذه الزيادة في السكان لا تسير بنفس سرعة الاستثمارات مما يعرض هذه الدول إلى مشاكل اجتماعية واقتصادية بالاضافة إلى مشاكل التلوث وانتشار الامراض إضافة إلى ان هذه الزيادة في السكان تهدد الموارد الحيوية للبشرية في كل المجالات.